العدد(1480) السنة السادسة - الاثنين (13) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

انتقادات لاحتكار قائمة الحدباء المناصب في نينوى

صلاح عبد الرزاق محافظا لبغداد ..والديوانية تفشل في تشكيل حكومتها المحلية

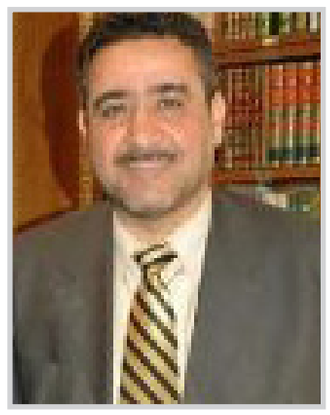

بغداد- المحافظات/ مراسلو المدى

فيما اختار مجلس محافظة بغداد في جلسته الثانية صلاح عبد الرزاق رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون المنتمي لحزب الدعوة الاسلامية لمنصب محافظ بغداد، فشلت الأحزاب والكيانات الفائزة في محافظة الديوانية بعقد أولى جلسات المجلس وتشكيل الحكومة المحلية الجديدة لعدم اكتمال النصاب القانوني للمجلس الجديد.

وشهدت محافظة نينوى فوز اثيل النجيفي منسق قائمة الحدباء بمنصب المحافظ، كما فاز الشيخ فيصل احميدي الياور (مستقل) بمنصب النائب الاول للمحافظ، وحصل القاضي حسن محمود علي (مستقل) على منصب النائب الثاني، الامر الذي عده رئيس احدى كتل المجلس «احتكار» قائمة الحدباء لجميع المناصب الادارية في المحافظة.

واسفرت نتائج انتخابات بغداد عن اختيار صلاح عبد الرزاق محافظا لبغداد بحسب ما ابلغ مصدر في مجلس محافظة بغداد (المدى)، مشيرا الى ان المجلس لم يتمكن من انتخاب نائب المحافظ وقرر تأجيل انتخابه الى الجلسة المقبلة، مشيرا الى ان منصب نائب المحافظ كذلك من حصة قائمة ائتلاف دولة القانون ومن المحتمل ان يكون من نصيب المستقلين داخل القائمة. يذكر ان محافظ بغداد المنتخب صلاح عبد الرزاق يشغل منصب مسؤول العلاقات والاعلام في المجلس السابق.

وعقد مجلس محافظة بغداد جلسته الاولى يوم الاربعاء الماضي التي اختار خلالها كامل الزيدي عن قائمة ائتلاف دولة القانون رئيسا لمجلس المحافظة ورياض العضاض عن جبهة التوافق نائبا له.

وفي الديوانية فشلت الأحزاب والكيانات الفائزة في المحافظة بعقد أولى جلسات المجلس وتشكيل الحكومة المحلية الجديدة. وقال محافظ الديوانية المنتهية ولايته حامد موسى الخضري:»أن الأحزاب والكيانات الفائزة فشلت من جديد بعقد أولى الجلسات رغم توجيه الدعوة إليها لعقد باكورة جلساتها الأسبوع الماضي حيث كان من المؤمل أن تعقد الجلسة الأولى الثلاثاء الماضي لكنها أجلت إلى يوم امس الاحد، كما أجلت الجلسة مرة اخرى وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني للمجلس الجديد».

وأعرب الخضري عن اعتقاده بان تعقد الجلسة الأولى خلال اليومين المقبلين ووضع حد للخلافات التي نشبت قبل بدء الجلسة والتي كان سببها تسمية المواقع القيادية في المحافظة.

من جانب آخر، ذكر مصدر مطلع في المحافظة «بان كفة الأحزاب والكيانات المتحالفة أصبحت اليوم متوازنة حيث تحول مجلس محافظة الديوانية الجديد إلى فريقين يضم كل منهما ١٤ عضواً من عدد المجلس ٢٨ وهم قائمة ائتلاف دولة القانون وتيار الإصلاح الوطني من جهة وتيار شهيد المحراب والقائمة العراقية وتيار الأحرار وحزبي الفضيلة والولاء الإسلامي من جهة أخرى ماجعل التحالفات تنقلب رأس على عقب خلال الساعات الأخيرة بحسب المصدر،بعدما كانت التحالفات تشير إلى تحالف قوائم ائتلاف القانون والعراقية والإصلاح والأحرار والفضيلة الذين يشكلون غالبية بـ ٢١ مقعداً من أصل ٢٨.

وفي محافظة نينوى، جرت امس وسط إجراءات أمنية مراسيم تسلم مجلس محافظة نينوى المنتخب مهامه من المجلس السابق وانتخاب رئيس جديد له، فاز فيها العضو جبر محمد عبدالله الجبوري عن قائمة الحدباء بـ ٢٥ صوتا من مجموع الاعضاء البالغ عددهم ٣٧ عضوا، فيما حصل العضو دلدار احمد الزيباري عن قائمة الحدباء بمنصب نائب رئيس المجلس بعد حصوله على ٢٥ صوتا، فيما حاز على منصب محافظ نينوى منسق قائمة الحدباء اثيل النجيفي بعد نيله ٢٥ صوتا وفاز بمنصب النائب الاول له الشيخ فيصل احميدي الياور (مستقل) بعد حصوله على ٢٥ صوتا وفاز بمنصب النائب الثاني القاضي حسن محمود علي (مستقل) بـ ٢٤ صوتا.

من جانبه، انتقد قاسم صالح رئيس كتلة نينوى المتآخية ما سماه احتكار قائمة الحدباء لجميع المناصب الادارية وقال في تصريح خص به (المدى) «كنا نتمنى من قائمة الحدباء ان تتشاور مع الكتل الاخرى في مسألة توزيع المناصب، ولكن رغم ذلك نبارك للجميع ونتمنى للمجلس الجديد كل الموفقية وان يعمل بروح الفريق الواحد من اجل تحقيق ما يصبو إليه أبناء المحافظة من تقدم وامن واستقرار».

وفي كربلاء، أكد نائب رئيس مجلس المحافظة المنتخب نصيف جاسم الخطابي انتخاب مجلس المحافظة الجديد رئيسي لجنة العلاقات العامة وأمين سر المجلس.

وقال الخطابي ان مجلس المحافظة انتخب الدكتور عقيل الخزعلي رئيسا للجنة العلاقات العامة في المجلس والسيدة بشرى حسن عاشور أمين سر المجلس .

واشار نائب رئيس المجلس الى إن «مجلس محافظة كربلاء عقد الجلسة الثانية « الأحد» وطرح عدداً من النقاط المهمة على جدول إعماله ومن بينها توليد الطاقة الكهربائية». مضيفا إن المجلس شكل لجنة لدراسة الطلب الخاص بتزويد المحافظ بالمولدات الكهربائية خلال يومين وإعطاء الدراسة والتوصيات.

وأوضح الخطابي إن المجلس أجل جلسته إلى يوم غد الثلاثاء لتسمية اللجان الأخرى معللا الأسباب لتداول بعض الأعضاء والكتل حتى يتوصلوا للمرشحين وحسب الكفاءة والخبرة لإعطاء فسحة من المداولة مابين الكتل الموجودة. وفي ذات السياق، دعا محافظ كربلاء الجديد أمال الدين الهر الى التفكير ببدائل وموارد اخرى تصب بمصلحة المحافظة. جاء ذلك خلال أول مؤتمر صحفي عقده محافظ كربلاء الجديد على قاعة الاجتماعات في مبنى المحافظة.

وقال خلال المؤتمر المفتوح بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي) ان مدينة كربلاء المقدسة حققت الكثير من الانجازات الأمنية والاعمارية في مختلف الأصعدة والاتجاهات فضلا عن الانسيابية في تسليم السلطة بشكل سلمي وديمقراطي يفوق الكثير من المحافظات.

وأشار الهر إلى ان الحكومة المحلية في المحافظة تتحرك باتجاه تفعيل قانون الاستثمار وتطبيقه على ارض الواقع، منوها إلى ان القانون يجب ان يحترم من قبل الجميع مسؤولا كان أو مواطنا ، كما تطرق خلال المؤتمر إلى ان مدينة كربلاء قدمت خططاً للمشاريع المقترحة لعام ٢٠٠٩ بـ (٥٠٠) مليار دينار ، إلا ان التخصيصات التي ستصرف للمدينة حددت بـ (٩١) مليار دينار فقط ، مما يجعلنا نفكر ببدائل وموارد أخرى تصب في مصلحة مدينة كربلاء، واضاف الهر ان قانون مجالس المحافظات الجديد يتيح المجال القانوني للحكومة المحلية بالعمل المكثف لتقديم الخدمات الضرورية والأساسية لأهالي المدينة، مشيرا إلى ان المحافظ يكون له نائبين فضلا عن خمسة معاونين وسبعة مستشارين وهذا التعديل الجديد يتيح المجال والفرصة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وفي ذي قار، شهدت مراسيم احتفال استلام وتسليم السلطة التشريعية في ذي قار، انسحاب عدد من أعضاء مجلس ذي قار يمثلون تيار الأحرار المستقل من قاعة الاحتفال.

وقال المهندس حسن لعيوس وفق شبكة أخبار الناصرية انه « يعز عليه وزملائه ترك القاعة الرئيسة للاحتفال التي تضم أعضاء مجلس ذي قار السابق والحالي» . مشيرا الى انه « يثمن الجهود المبذولة لإقامة هذا الحفل ، لكن مسالة دخول القوات المحتلة إلي قاعة الحفل وجلوسنا بقربهم يعتبر خطأ احمر».

واكد لعيوس انه وزملائه في تيار الأحرار لم ولن يتقاطعوا مع إخوانهم في مجلس المحافظة وسيبقى أعضاء هذا التيار بخدمة إخوانهم في المجلس.

الجدير بالذكر إن انسحاب سبعة أعضاء من مجلس ذي قار الجديد يمثلون تيار الأحرار المستقل جاء بعد لحظات من دخول رئيسة فريق أعمار ذي قار الدكتورة أنا براوس إلى قاعة الاحتفال في بهو الإدارة المحلية في الناصرية.

مسيحيو العراق يحتفلون بعودة العوائل المهجرة في عيد الفصح

بغداد/ المدى

شكل الاحتفال بعيد الفصح الذي احتفل به المسيحيون في العراق امس الاحد وسط فرح غامر تعدى بهجة العيد في مدينة الموصل بعودة غالبية العوائل المسيحية المهجرة الى منازلها بعد الاستقرار النسبي في الاوضاع الامنية.

كما دعا الاب بطرس حداد خلال قداس اقيم في كنيسة مريم العذراء في منطقة الكرادة الى نبذ الماضي وفتح صفحة جديدة.

وفي محافظة نينوى اقيم قداس خاص في كنيسة مار بولس في حي الشرطة، بحضور مئات المسيحيين، اكد الاب بسمان جورج في كلمته بهذه المناسبة بحسب وكالة الانباء الفرنسية على «المحافظة على وحدة العراقيين واخوتهم ورابطة الدم بينهم». مشيرا الى تحسن الاوضاع الامنية وعودة معظم العوائل المهجرة في الموصل الى منازلها.

وقال الاب جورج ان«اكثر من ثمانين بالمائة من العوائل المسيحية المهجرة، عادت الى منازلها وتمارس حياتها الطبيعية الان». مؤكدا ان «الحياة المسيحية عادت كما كانت، حيث تقام الصلوات والاحتفالات والمناسبات».وشدد على ان «النسيج العراقي مترابط من مسيحيين ومسلمين، ولا يمكن ان يكون تواجد مسيحي دون تواجد اسلامي». مضيفا «اننا لا نطالب بحماية خاصة للمسيحيين ولا بحقوق او مميزات وانما نطالب بحماية لكل العراقيين وحقوق الجميع بغض النظر عن الدين او القومية».

وتوافد المصلون من مختلف ارجاء المدينة. فيما اتخذت قوات الامن العراقية اجراءات مشددة لحماية المصلين الذين جاؤوا من مختلف ارجاء المدينة. من جانبه، قال حازم جرجس (٤٥ عاما) الذي يعمل مدرسا، ان «هذا العيد مميز عن غيره، لان الفرحة تغمر الجميع» مؤكدا ان «تحسن الوضع الامني دفع الكثير من المسيحيين للعودة الى منازلهم». بدوره، قال سلون الياس (٣٥ عاما) ان «اجمل ما في هذا العيد عودتنا الى منازلنا والى اهلنا واصدقائنا». فيما اكد شمعون بطرس (٣١ عاما) ان «العيد الحقيقي بعودة الامن والاستقرار الى العراق والعيش الكريم لكل اطيافه»..

الى ذلك، دعا رجل دين مسيحي الاحد الى نبذ الماضي وفتح صفحة جديدة خلال قداس «عيد الفصح» الذي اقيم في احد الكنائس في بغداد.

وقال الاب بطرس حداد خلال قداس اقيم في كنيسة مريم العذراء في منطقة الكرادة، «ندعو العراقيين الى توحيد الصفوف ونبذ الطائفية والتسامح والتآخي وعدم البحث عن ما يفرق الصف».

واضاف خلال كلمته «عليكم الابتعاد عن الاشاعات والاقاويل، ديننا علمنا التسامح ووحدة الصف وعلى ان نغادر الماضي ونبدأ صفحة جيدة». وتابع «هذه هي فلسفة الديانة المسيحية، ان نترفع عن الذي اخطأ بحقنا ونسامحه، لذا على جميع العراقيين ان يفعلوا ذلك». واشار الى ان «الوضع الامني متحسن وجيد ويدعو الى التفاؤل».

واستقبلت الكنائس في بغداد حشودا كبيرة من المصلين، اكثر منها خلال الاعياد الماضية. وبحسب مسؤولين كنسيين، فقد هاجر ٢٥٠ الف مسيحي من اصل ٨٠٠ الف كانوا يعيشون في العراق قبل الاجتياح العام ٢٠٠٣. ويشكل الكلدان غالبية المسيحيين العراقيين يليهم الاشوريون والسريان

وتعرضت الكنائس المسيحية في العراق خلال السنوات الماضية الى اعتداءات ما ارغم المئات من العوائل على الفرار الى الخارج او اللجوء الى سهل نينوى واقليم كردستان العراق

كما قال الكاردينال عمانوئيل دلي رئيس الكنيسة الكلدانية في العراق اثناء القائه كلمة في قداس اقيم في كنيسة مار يوسف في بغداد :»ان على الجميع الدعوة الى المحبة والخير في هذا اليوم». كما دعا المسيحيين الى:» الامانة مع الله والالتزام بما اوصى به السيد المسيح».

يذكر ان عيد الفصح او ما يعرف بعيد القيامة هو تقليد سنوي يحتفل فيه المسيحيون في كافة أنحاء العالم بقيامة السيد المسيح من بين الاموات بعد موته على الصليب . وهذا ما يؤمن به أتباعه . ويسبق الاحتفال بعيد القيامة أسبوع الآلام (وهو أسبوع تغمره الصلوات والعبادات الخاصة). ويكون الاحتفال بعيد القيامة لمدة ثمانية ايام.

ويقسم المسيحيون في العراق وحسب انتمائهم الكنسي إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي (الكلدان –أتباع الكنيسة البابوية، الاشوريين اتباع الكنيسة الشرقية، السريان –أتباع الكنيسة الارثوذكسية).

بعد (١١٠) ايام من استقالة المشهداني

ازمة رئاسة مجلس النواب عالقة بين الكتل البرلمانية وقرار المحكمة الاتحادية

بغداد/ يوسف المحمداوي

منذ جلسة الثالث والعشرين من كانون الاول ٢٠٠٨، التي صوت فيها مجلس النواب باغلبية الاعضاء على قبول استقالة رئيسه السابق محمود المشهداني واحالته على التقاعد، وهويعيش ازمة اختيار رئيس جديد.

ومع نهاية تلك الجلسة نشأت تداعيات كثيرة مازالت تتسيد المشهد السياسي، منها مطالبة بعض الكتل بأقالة نائبي رئيس المجلس قبل اختيار الرئيس الجديد، فيما اكد نواب ان الاولوية هي في اختيار الرئيس الجديد شريطة ان يكون ذي مؤهلات عالية وشخصية قوية تتمتع بتأييد اعضاء المجلس ودعمهم.

وتنص المادة ٥٥ من الدستور العراقي على ان (ينتخب مجلس النواب في اول جلسة له رئيساً، ثم نائبا اولٌ ونائباً ثانيا بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس للانتخاب السري المباشر). ووفق حكم هذه المادة فانها تقتصر على حالة بدء مدة الدورة الانتخابية للمجلس عند اعلان نتائج الانتخابات ودعوة المنتخبين للانعقاد بمرسوم جمهوري وتعقد الجلسة الاولى برئاسة اكبر الاعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه خلال مدة الدورة الانتخابية اذا ما خلا احد المنصبين.

ومع هذه الصورة، شهدت جبهة التوافق انشقاقاً بعد استقالة المشهداني، اذ اعلن النائب طه اللهيبي الامين العام للتجمع الديمقراطي الوطني انسحابه منها متهماً الحزب الاسلامي بممارسة سياسة الاقصاء والتهميش والانفراد في القرارات، حسب قوله. فيما يصر الحزب الاسلامي على ان يكون رئيس المجلس الجديد من نوابه في البرلمان، لكن النائب خلف العليان يرى ان المنصب من حق مجلس الحوار الوطني وعزا ذلك لكون مجلسه يريد الابتعاد عن المحاصصة قائلاً:

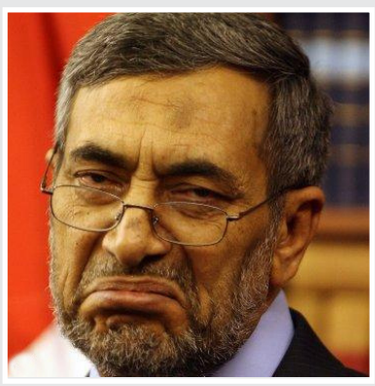

اتجهنا الى الكتل الاخرى نريد تجاوز هذه المحاصصة وليس مهماً ان يكون الرئيس الجديد كردياً اوشيعياً او سنياً انما ان يكون عراقياً ، في حين قال النائب عن الحزب الاسلامي عبد الكريم السامرائي:ان المرشح لشغل منصب الرئيس سيكون من داخل جبهة التوافق مؤكداً ان هناك اتفاقاً بين الكتل السياسية على ان يكون مرشح التوافق هو الوحيد الذي سيطرح للتصويت. وفي ظل الانقسامات السياسية الحادة بينها وافقت اغلبية الكتل في جلسة التاسع عشر من كانون الثاني الماضي على تأجيل استحقاق انتخاب رئيس المجلس الى الرابع من شهر شباط الماضي، وهذا بدوره يعد مخالفا للمادة ١٢من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تنص في الفقرة الثالثة منها(اذا خلا منصب رئيس المجلس او اي من نائبيه لاي سبب كان ينتخب المجلس بالاغلبية المطلقة خلفا له في اول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقا لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل). هذا وقد طرحت جبهة التوافق مرشحها النائب اياد السامرائي عن الحزب الاسلامي وسط انشقاقات وخلافات عميقة بين مكونات الجبهة، مما جعل جلسة الثامن عشر من شباط الماضي تشهد تنافسا شديدا على كرسي الرئاسة بين خمسة مرشحين هم كل من اياد السامرائي وخليل جدوع وعبد مطلك الجبوري وحسين الفلوجي ووثاب شاكرولم يحصل احد من المرشحين على نسبة الاصوات المطلوبة وهي (١٣٨) من اصل (٢٧٥) ليفشل البرلمان مرة اخرى باختيار رئيس له، وتوجهت الانظار لجلسة التاسع عشر من شباط الماضي وكاد النائب السامرائي ان يحسم الامر لصالح جبهة التوافق والحزب الاسلامي لكن صوتان حالا بينه وبين كرسي الرئاسة اذ حصل على ١٣٦ صوتا من مجموع الحاضرين البالغ عددهم ٢٣٧ فيما حصل النائب خليل جدوع على ٨١ صوتا.

ومع نهاية التصويت اعلنت هيئة رئاسة المجلس عدم حصول السامرائي على النسبة المطلوبة ، في حين اعلنت جبهة التوافق في مؤتمر صحفي على لسان متحدثها الرسمي النائب سليم الجبوري فوز مرشحها اياد السامرائي بمنصب رئيس البرلمان وفقا لتفسير المحكمة الاتحادية العليا لعبارة الاغلبية المطلقة في كتابها الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٢ بانها اغلبية عدد الحاضرين في الجلسة بعد تحقق النصاب القانوني،لكن هيئة رئاسة البرلمان لم تقر بذلك لكون المرشح لم يحصل على النسبة المطلوبة والبالغة ١٣٨صوتا، هذا الامر دفع جبهة التوافق الى رفع دعوى الى المحكمة الاتحادية بشأن احقية النائب اياد السامرائي برئاسة البرلمان، وجاءت تصريحات اعلامية متضاربة من داخل جبهة التوافق بعد قرار المحكمة الاتحادية تأجيل البت في الدعوى الى الثامن والعشرين من الشهر الجاري، ففي تصريح للنائب رشيد العزاوي قال فيه ان الجبهة قررت سحب الدعوى المقدمة من قبلها للمحكمة متهما حزب الدعوة بمحاولته اعاقة تولي السامرائي لرئاسة البرلمان مضيفا ان الدعوى يريد ان يكون البرلمان اسيرا للحكومة، في حين نفى الناطق باسم الجبهة النائب سليم عبدالله سعي الجبهة الى سحب الدعوى المقدمة الى المحكمة الاتحادية قائلا: ان جبهة التوافق لن تسحب دعوى الاعتراض المقدمة الى المحكمة وهي ماضية باتجاه حسم الموضوع في ضوء مايصدر مضيفا انه لدينا خيارات عديدة للخروج من الازمة، ولم يخف الجبوري انتقاده لقرار المحكمة القاضي بالتأجيل لكونه يمثل مسألة شديدة الحساسية ويمهد لتوترات اكثر من اللازم حسب قوله كاشفا عن مواقف ايجابية لبعض الكتل التي كانت مترددة والان هي متفقة مع الجبهة ومؤيدة لمرشحها مبينا بان الجبهة عازمة على طرح خيار التصويت على مرشحها مجددا في بداية الفصل التشريعي المقبل.

وفي سياق متصل، اكد النائب حسن الشمري رئيس كتلة الفضيلة في تصريحات اعلامية ان القوى السياسية لن تنتظر قرار المحكمة الاتحادية في هذا الشأن، متوقعا ان تكون هناك اتفاقات واختلافات داخل المجلس بين الكتل السياسية، وعزا الشمري ذلك الى تمسك تلك الكتل بمواقفها منذ الفصل التشريعي المنصرم.

ويذكر ان مجلس رئاسة الجمهورية طالب في بيان صادرعن مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني بضرورة احترام قرار المحكمة بصدد احقية مرشح جبهة التوافق لشغل منصب رئيس البرلمان مؤكدا في بيانه الصادرفي الثاني والعشرين من شباط الماضي ان المحكمة الدستورية قد عبرت في وقت سابق عن رأيها معتبرة الاغلبية المطلقة انما هي اغلبية الحاضرين.يبقى السؤال الاهم هل يستطيع البرلمان حل ازمة الرئاسة تحت قبته ام سينتظراصدار وثيقة ميلاد الرئيس الجديد من المحكمة الاتحادية وهل نسلم بتصريحات النائب عمرعبد الستارالكربولي التي تقول ان هناك جهات تريد ابقاء ازمة رئاسة البرلمان مفتوحة ليبقى النائب الاول الشيخ خالد العطية رئيسا للمجلس حتى انتهاء الدورة النيابية الحالية،الجواب حتما سيكون واضحا مع بدء جلسات الفصل التشريعي ماقبل الاخيرفي الرابع عشر من الشهر الجاري.